جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

مدى كفاءة الاجهزة الامنية العربية في التصدي للظواهر الاجرامية

ا. رفيق الشلي

الرياض

1420 هـ - 1999 م

البحث الخامس

مدى كفاءة الأجهزة الأمنية العربية في التصدي للظواهر الإجراميـــة

الأستاذ رفيق الشلي

مدى كفاءة الأجهزة الأمنية العربية في التصدي للظواهر الإجرامية

مقدمـــة

لقد كانت الأقطار العربية في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي، ترزح تحت نير الإستعمار، لمدد متفاوتة وكانت شعوبها تعاني من الفقر والفاقة ويطغى على أفرادها الجهل والتخلف .

وما إن إستعادت هذه الشعوب حقوقها، واسترجعت أوطانها وتخلصت من هذا المارد الجائر، حتى بدأت في خدمة قضايا التنمية في مفهومها الشامل، فحققت نهضة سريعة كسبت بفضلها نقلة نوعية شملت كافة أوجه الحياة ، بدءا بنشر التعليم وتعميمه على كافة المواطنين في إطار تكافؤ الفرص في كل المراحل التعليمية، ووفرت الوسائل اللازمة لنشر الثقافة العامة وتهذيب العادات والتقاليد، وغرس المبادئ الأخلاقية السامية بهدف ترسيخ السلوك الحضاري لدى المواطن العربي حتى يصبح واعيا ومدركا لدوره سواء في محيطه الاجتماعي أو القومي، وهي صفات تشكل المقومات الأساسية للمجتمع الحديث ، الناهض والمتلاحم في هيكليته، وتركيبته الإجتماعية .

هذه المكاسب الهامة التي أحدثت تحولات ج-رية في عقلية المواطن العربي تزامنت مع بروز تطورات هامة ومتعددة شملت مختلف الميادين الحياتية بداية بتطور وسائل النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ، ووفرة مواد الرفاهية وتنوعها ومن ضمنها التلفاز وصولاً إلى شبكات الأنترنت، وهي تحولات شهدتها الشعوب العربية مثل باقي شعوب العالم فكانت لها الأثر العميق والمباشر على نمط الحياة وأسلوب التعامل بين الأفـراد .

وخلال النصف الأول من هذا القرن ، وبالرغم من بروز العديد من الإبتكارات الحديثة وما شهده العالم بأسره من تحول سريع فإن المنطقة العربية لم تعرف تطورا ظاهرا وملموسا في ميدان الجرائم، فلا وجود وقتها لعصابات محترفة أو منظمة، ولا لجرائم خطيرة ذات نتائج مفزعة ومرعبة بل أن أغلب مايقع تسجيله من قضايا آنذاك يدخل في إطار القضايا التقليدية، والمعبّر عنها بقضايا الصدفة أي التي ليس فيها إضمار أو تدبير أو مهارة في إعداد الخطط وتنفيذها.

لكن وبداية من نحو ثلاث عقود خلت من الزمن و أمام التحولات العميقة التي شهدتها الدول العربية ، وتصاعد نسبة النمو في كافة أوجهه والذي حول عيش الفرد من حياة اقتصادية إكتفائية إلى حياة إقتصادية إنفتاحية يغلب عليها طابع الإستهلاك ، والرغبة في إشباع كافة الإحتياجات سواء منها الأساسية أو الثانوية وتلبية طموحاته وتأثّره بالنزعة المادية ، بدأت تظهر على الساحة الإجرامية بالبلاد العربية ، بعض الأنماط الخطيرة من الجرائم مثل الإرهاب، والسطو، والعنف ، والتخريب وجرائم المخدرات وجرائم الإختطاف ، وتزييف العملة ووثائق السفر وبصفة عامة كل الجرائم -ات الخطورة والتي تمثل ضريبة التمدن والتحضر والإفراز السلبي للتطور والتحول الذي شهدته الشعوب العربية في عصرنا الحاضر، وهي إما أن تكون محلية نابعة من المجتمع ذاته أو مستوردة من الخارج، وهذه الأخيرة هي الأخطر بطبيعة الحال.

هذا وفي نطاق بحثي عن أسلوب لمناقشة كيفية تناولي لمسألة تقييم كفاءة الأجهزة الأمنية العربية في مكافحة الجرائم المستحدثة من زاوية تحديد وضبط مقاييسها، اتضح وأنه من غير المعقول التحدث عن هذه المسألة بإصدار أحكام مرتجلة، أو تعاليق جرّها القلم في عدد من الأسطر، تحكم سواء إيجابا أو سلبا عن معايير ومقادير الكفاءة ، التي هي نتيجة تفاعل

العديد من العوامل المعقّـدة وحصيلة الأوضاع التي عليها كل قطر من الأقطار العربية ، والتي تتباين في طبيعتها وتختلف في خاصياتها وإمكانياتها، وتتفارق في ظروفها وأرضيتها الإجرامية .

كما أنه من غير الجائز أن أستعرض استقراء وتحليلاً لكل دولة على حدة بعد تقديم مواصفات هذه الدولة وخاصياتها وأرضيتها الإجرامية ومدى القدرة على مكافحة الجريمة لديها وإنجاح عامليها الوقائي والزجري .

وأمام هذا الأمر، فقد رأيت من الجدير والمفيد والمنطقي أن أعالج هذا الموضوع باتباع عرض سيشمل العديد من المسائل ذات التأثير على درجات ومقاييس كفاءة الأجهزة الأمنية للدول العربية في التصدي للجرائم المستحدثة، سواء التي برزت بعد وطفت على الساحة الإجرامية بربوع وطننا العربي ، أو تلك التي بدأت تظهر ملامحها في الأفق ، وهناك إحتمالات أن يجرفها التيّار إلى ديارنا فنتعرف عليها ونأخذ كل الإحتياطات اللازمة لقمعها .

كما سأقدم أيضا طرق عملية للحيلولة دون بروز الجرائم المستحدثة باعتماد الدور الوقائي وكذلك أساليب التصدي والمكافحة، من خلال انتهاج الدور الزجري لأخلص في النهاية برؤية واضحة حول مسألة الكفاءة في التصدي للجرائم المستحدثة وفيما يلي وبمزيد من الإيضاح جملة الأبواب التي سأتناولها بالبحث والنقاش :

١ ـ مفهوم الجرائم المستحدثة .
٢ ـ أنماط الجرائم المستحدثة .
٣ ـ خصوصيات وطبيعة الدول العربية .
٤ ـ أهم العوامل الوقائية التي تحول دون بروز الجريمة وخصوصا منها المستحدثة .
٥ـ طرق التصدي والمكافحة الزجرية للجرائم المستحدثة .

٦ـ المكاسب التي تحققت في مجال التعاون الأمني العربي وساهمت في الرفع من الكفاءة الأمنية العربية .
٧ ـ الملخص والخاتمة .

٥ . ١ مفهوم الجرائم المستحدثة

الجرائم المستحدثة والمعبّر عنها أيضا بالجرائم المستجدة هي ظواهر إجرامية أفرزتها تيارات انحرافية برزت على الساحة الإجرامية في عهدنا هذا، وهي وليدة التحولات التي شهدتها الحياة المعاصرة في كل ماله صلة بالمسائل الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها .

هي تتصف بدهاء ومكر فاعليها وتمويههم، كما تتميز بدقة التنفيذ وخطورته على المواطنين والأمن العام .

وهي تختلف عن باقي الجرائم الأخرى والمعبّر عنها بالجرائم التقليدية والتي برزت على الساحة الإجرامية منذ أمد بعيد .

٥ . ٢ أنماط الجرائم المستحدثة

هناك العديد من الأنماط الإجرامية المستحدثة والتي برزت في الفضاء الإجرامي في السنوات الأخيرة سواء على الصعيد الإقليمي أو العابر للحدود ، ولسوف أستعرض الهام منها والذي يكتسي خطورة في تنفيذه :

٥ . ٢ . ١ الإرهاب

إن جل الأنشطة الأرهابية التي تجدّ بالمنطقة العربية هي وليدة التطرف الديني والذي شهد تصاعدا ملحوظا في السنوات الأخيرة في الكم والكيف

ونشاطا حثيثا مسّ بآثاره الخطيرة عدداً من الأقطار العربية وخلف خسائر كبيرة في الأرواح وأضراراً فادحة في المكاسب ، كما أن خطورته تتفاقم وتشتد عند تواجد البعض من عناصر شبكته خارج حدود البلاد .

٥ . ٢ . ٢ المخدرات

و هي آفة تعتبر من أمهات المشاكل الاجتماعية التي يواجهها المجتمع الدولي ومن ضمنه المجتمع العربي .

وإن الاتجار في المخدرات هو النشاط الأخطر على الإطلاق مقارنة بباقي الأنشطة الأخرى في الميدان باعتبار فداحة ضرره ووخيم عواقبه على العقل والنفس والجسم والنسل والمال والطاقات والقدرات في سائر مجالات النشاط الإنساني العملية والعلمية والخلقية والاجتماعية والاقتصادية والقومية وإن التزايد لايزال مستمرا في انتشار المخدرات الطبيعية منها والمصنعة واتساع رقعة الاتجار الغير المشروع والتي استفحلت نسبيا لدى البعض من أقطارنا وطالت العديد من الفئات وبالخصوص منها الشبابية بعد تسربها وبخاصة عبر الحدود الإقليمية للدول ضمن شبكات منظمة لا تهتم بالحدود الجغرافية ويبقى همها الوحيد هو الربح الوفير وجمع المال بأسرع وقت باستعمال الخدع وأساليب التمويه وهي تمتد من قارة إلى أخرى ومن قطر إلى آخر سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو ومنطقتنا العربية تبقى دائما مستهدفة لمثل هذه التيارات الإجرامية المحظورة باعتبار كونها تمثل همزة وصل تربط جغرافيا المناطق المنتجة بالمناطق المستهلكة .

٥ . ٢ . ٣ السطو المسلح

وهو ظاهرة خطيرة شهدت خلال السنوات الماضية نموا مّطردا لدى

بعض الأقطار العربية، وإن البنوك ومكاتب البريد ومحلات المجوهرات وناقلي الأموال هم ضحايا السطو المسلح ، كما أن الصيدليات تتعرض هي أيضا لمثل هذه الأفعال حيث يعمد الجانحون لا إلى جمع المال فقط بل يجمعون أيضا كل المواد المخدرة للاتجار فيها واستهلاكها .

٥ . ٢ . ٤ سرقة السيارات

إن السيارات التي تستهدف أكثر من غيرها للسرقة هي ذات الأنواع الرفيعة والسعر الثمين وهي تنقل من البلدان المصنعة خصوصا من إيطاليا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا ثم ترسل إلى بلدان الشرق الأوسط أو إلى شمال إفريقيا للتفريط فيها بالبيع هناك .

٥ . ٢ . ٥ التحيـــل

هناك العديد من أساليب التحيل أهمها :

في المجال المصرفي كالتي تستهدف بطاقات الإئتمان أو التحيل ببعث شركات وهمية غايتها الأساسية الإيقاع بأكثر عدد من الضحايا من الشركات والأشخاص المتعامل معها فيكون محصول هذه الجرائم مبالغ مالية هامة وضخمة يصعب جبرها للمتضررين و تداركها .

كما أن هناك الإحتيال بواسطة الإعلام الآلي المعبّر عنه بجريمة المستقبل وهو يختلف عن الجنايات العادية بناحيتين أساسيتين :

- أولهما : إن الجاني غير مضطر للتواجد في مكان الجريمة لكي يرتكبها .
- ثانيهما : ليس لهذا النوع من الجنايات حدود قط .

وإن كل مؤسسة مجهزة بكمبيوتر متصل هاتفيا بالخارج يمكن أن تكون ضحية لعملية احتيال بواسطة الإعلام الآلي .

نوع آخر من التحيل وهو الذي يمارسه أفراد من جنسيات مختلفة تزعم قدرتها على طباعة الأوراق المالية أو مضاعفتها أو نزع الطلاء بواسطة مواد كميائية باهضة الثمن عن أوراق مموهة في شكل أوراق نقدية، لغاية الاستيلاء عن طريق النصب والاحتيال للأثرياء ورجال الأعمال.

كما أن هناك نمطاً آخر من الاحتيال ظهر ببعض الدول العربية وهو المعبّر عنه بالاحتيال في مجال الألعاب المدفوعة سلفا (Roulette Mondiale) وهي تتمثل في دفع مبالغ مالية بواسطة آلات بريدية إلى شركات متحيلة منتصبة بالخارج على أمل الربح.

٥ . ٢ . ٦ تزييف العملة

هناك تقنيات عديدة تسيطر في الساعة الراهنة على صناعة العملة المزيفة.

وإن معظم العملات المزيفة لا تزال مصنوعة بجهاز «الأوفسات» أو آلات النسخ بالألوان التي بإمكانها استخراج نقود ذات أصول خداعة.

وتفيد الإحصائيات أن في كل عام يقع الكشف عن نحو (٨٠) مطبعة سرية في العالم، وإن أكثر الأوراق النقدية عرضة للتزييف هي الدولار الأمريكي، بعدها الفرنك الفرنسي ثم البيزيتا الإسبانية والليرة الإيطالية والمارك الألماني وبنسبة ضئيلة الفلوران الهولاندي والجنيه الإسترليني البريطاني. وإن ما يقارب (٢١٠) ملايين دولارا أمريكي يقع ضبطها في كل سنة، ثلثها يضبط في الولايات المتحدة وما تبقى في باقي الدول الأخرى ومن ضمنها الدول العربية.

٥ . ٢ . ٧ تقليد وتزييف وثائق السفر

لقد تزايد في السنوات الأخيرة استعمال وثائق السفر المدلسة أو المزيفة،

وإن أغلب التدليسات الممكنة تتمثل خاصة في تعويض الصورة الشمسية أو تحرير إرشادات شخصية أو تعويض التأشيرة أو تدليس الختم .

٥ . ٢ . ٨المستجدات في الميدان الإخلاقي

- هناك خطر منتظر سيترتب عن بعث قنوات تلفزية أجنبية مختصة في إسداء الخدمات الجنسية سيكون لها انعكاسات سلبية على الشباب من حيث التعجيل بالقضاء على جميع مقومات الأصالة لديهم ، كما أن هذه القنوات من شأنها أن تلهي الشباب عن الدراسة وتجعله يعيش في حالة نفسية مضطربة ، خاصة لدى الفتيات اللاّتي يلتجئن إلى سدّ الفراغات باقتراف جرائم اخلاقية تسيء إلى العائلة والمجتمع ككلّ وتخلق مشاكل يصعب حلها ومعالجتها وتصبح شبيهة بقضايا المخدرات من حيث التعقيد .
- ظاهرة أخرى ما انفكت تشهد تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وهي التي تستهدف استغلال الأطفال وبالخصوص الفتيات منهم ، في التقاط صور خليعة لهن أو إعداد أشرطة ومشاهد منافية للحياء وذلك بعد إغرائهن بالمال ، ثم الاتجار بهذه المشاهد على أوسع نطاق لغايات تجارية .

٥ . ٢ . ٩ سرقة التحف الفنية وتهريبها

إن الحضارات التي تعاقبت على المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج منذ القدم ، خلّفت آثارا عديدة شاهدة عليها ، وإن هذه الكنوز التي تحتويها تجعلها ، قبلة لهواة الآثار وجمع التحف من شتّى أنحاء العالم ، وهذا الوضع بقدر مايدعم عزة أوطاننا ومجدها سياحيا وتاريخيا في العالم ، بقدر ما يفرض عامل التوقي مزيدا من الانتباه واليقظة قصد التصدي للأطماع التي قد تخامر البعض من مهرّبي الآثار التي تمثل موروثنا الثقافي والأثري .

٥ . ٢ . ١٠ غسل الأموال

إن غسل الأموال والمعبر عنه كذلك بتبييض العملة هو طريقة تستهدف التلاعب بالأموال النقدية المتأتية من نشاطات غير مشروعة بشكل تبدو فيه كما لو كانت متأتية من مصادر شرعية، وإن أغلب القائمين بها ممن يمارسون حقل نشاط الإجرام المنظم وبالتحديد في ميدان المخدرات.

٥ . ٢ . ١١ تدليس العلامات الصناعية

إن ظاهرة التدليس اليوم لا تسعف أي قطاع من الاقتصاد حتى ولو كانت وجهته المواد الإستهلاكية وهو يزداد استغلالا في الميادين التي يكثر فيها الطلب مثل المواد الاستهلاكية الشعبية والمواد المرتبطة بأدوات العمل كما أن المواد التي تسترعي اهتمام المدلّسين أكثر من غيرها هي ذات الصلة بقطاع الصناعات والمواد الغذائية والأجهزة الميكانيكية والالكترونية والصيدلة .

٥ . ٢ . ١٢ الاتجار في الأسلحة والمتفجرات بصفة غير شرعية

الأسلحة والمتفجرات هي وسائل خطيرة يقع توظيفها من أجل ممارسة أعمال الإرهاب والتخريب والسطو المسلح والإجرام المنظم وهي تبعث الرعب والهلع في أوساط المتساكنين ، كما أنها تخلف الأضرار الفادحة في الأرواح والمكاسب ، وتحتلّ أحداثها صدارة النشرات الإعلامية وبصفة عامة فهي تهدد بجدية استقرار البلاد وأركان وكيان الدولة.

٥ . ٢ . ١٣ سرقة الأعضاء البشرية

هناك العديد من البلدان الغربية من بينها «الأرجنتين والمكسيك وكولمبيا» سجلت لديها حالات فقدان للأطفال ، وعند العثور عليهم اتضح

إنهم استهدفوا من أجل سلب بعض أعضائهم مثل عيونهم وكلاهم التي تبيعها العصابات المتخصصة في هذا النمط من الإجرام الخطير إلى الدول الثريّـة ، وفي مقدمة هذه العصابات «المافيا» .

٥ . ٢ . ١٤ التسلل عبر الحـدود

وهي ظاهرة وليدة عصرنا ه-ا تخفي في طياتها كثيرا من الأخطار التي تهدد المجتمع ، ولها صلة وثيقة بكافة الأعمال الإجرامية الخطيرة مثل المخدرات والإرهاب والاتجار في الأسلحة والمتفجرات . . . إلخ .

٥ . ٣ خصوصيات وطبيعة الدول العربية

إن لكل بلد عربي شأنه شأن باقي الدول خصوصياته التي ينفرد بها وبالتالي يختلف عن باقي الدول الأخرى باعتبار أن الأوضاع تتفاوت من دولة إلى دولة ومن مجتمع إلى آخر .

وإن ما يشكل هذه الفوارق بين الدول مجموعة عناصر نعرف بأهمها على النحو التالي :

- الكثافة السكنية داخل المدن الكبرى .
- الأحياء الشعبية المحيطة بالمدن الكبرى .
- نسبة البطالة و توفر مواطن الشغل وتنوعه .
- مشكلة النزوح وعدم الاستقرار في المواطن الأصلية .
- موجة الهجرة في أوساط الشباب خصوصا .
- العادات السيئة وليدة المجتمع .

- مدى فاعلية القوانين ومواكبتها لتيارات الإجرام .
- منهجية وسياسة العقوبة والإصلاح .
- مدى تفتح سياسة الدولة على العالم الخارجي .
- نقاط العبور ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية العابرة للحدود .
- معدل دخل الفرد .
- نسبة ديون الدولة وتأثير ذلك على الاستقرار الاقتصادي بالبلاد وانعكاس هذا الأخير على الفرد والمجموعة .
- حجم السياحة وجنسية السواح .
- حجم موارد الدولة .
- المساحة الجغرافية للقطر .
- عدد المتساكنين داخل القطر ونسبة الناشطين منهم .
- مدى الفوارق بين الفئات الاجتماعية .
- نسبة النمو الديمغرافي .
- عدد الأجانب القائمين بالبلاد .
- نسبة الاكتظاظ السكاني بالميل المربع خصوصا بالمدن الكبرى .

إن طرق المكافحة والتصدي للجرائم المستحدثة تنقسم إلى نوعين اثنين النوع الأول وقائي والثاني زجري وفيما يلي معطيات عن كل منهما :

٥ . ٤ أهم العوامل الوقائية التي تحول دون بروز الجريمة

وهو الدور الذي يحتل مكانة هامة في الوقت الحاضر لدى مختلف

الدول التي أثبتت قدرتها على كسب عوامل الاستقرار بربوع أوطانها باعتبار أن الوقاية خير من العلاج .

فالدور الوقائي لا تتحمل عبئه السلطات الأمنية فحسب بل هو مجهود جماعي يجب أن يتكاثف من عدة جهات متخصصة تشكل قطاعات الدولة المختلفة للمساهمة كل من موقعه في توفير المناخ السليم ال-ي يتعايش ضمنه المتساكنون وفيما يخصنا كقائمين بمسؤولية قطاع الأمن سوف استعرض عليكم جملة من التدابير ذات الأهمية في أداء الدور الوقائي الأمني :

١- مسك إحصاء جنائي صادق في تعبيره مترجم لواقع الجريمة بالبلاد، متنوع حسب الأنماط الإنحرافية مفصل بمعلومات عن نوع الجريمة وخطورتها وإن كانت مستحدثة أو تقليدية وزمن وقوعها سواء بالليل أو بالنهار ومعطيات موضوعية عن حالة المتهمين وعن ظروفهم الإجتماعية مع إبراز نسبة المتعلمين وكذلك الأميّين والمتزوجين وكذلك العزاب والعاملين والعاطلين والعائدين والأجانب، فضلا عن تقديم معلومات عن جنسهم وفئاتهم العمرية وحجم الأضرار الناجمة عن أفعالهم ومدى خطورتهم ومن هم المتضررون وما هو جنسهم وإن كانوا راشدين أو قصر، بعد ذلك يتم إصدار هذه المعلومات الإحصائية بصفة دورية ثم استعراض نتائجها مفصلة بحسب كل وحدة تشرف أمنيا على مجموعة سكنية محددة فتظهر بالتالي العيوب وتشخص الأمراض ومن ثم تحوّل هذه الإصدارات إلى قسم الدراسات ال-ي يسلط الضوء عليها بإعتماد أسلوب علمي معمق ليخرج في النهاية بجملة من التوصيات ترفع إلى الإدارة لتساهم في وضع القرارت التي من شأنها أن تحول دون وقوع مثل هذه الجرائم أو تقلل من فرص ارتكابها مستقبلا وهو

دور وقائي جدير بالإهتمام وأن أهميته تكمن في مصداقية الأرقام والمعلومات وكذلك سرعة تقديمها . (ماسبق ذكره هو من صميم السياسة الأمنية الوقائية التي هي محل تنفي- من قبل جهاز الأمني التونسي حاليا) .

٢ـ تعزيز التواجد الأمني آخذا بالاعتبار حجم الجرائم المرتكبة بالليل والنهار والأماكن التي ستشملها الدوريات التي يقع تنظيمها سواءبواسطة العربات أو الدرجات أو المترجلة وحسب أهمية وموقع واحتياجات كل جهة .

٣ـ تحديد النقاط السوداء التي أفرزت الإحصائيات استهدافها للجرائم المستحدثة للحيلولة دون وقوعها مجددا وكذلك الظواهر الانحرافية التي بدأت في البروز على الساحة الإجرامية .

٤ـ تعزيز نقاط العبور والخط الحدودي عامة بالوسائل المتطورة وبأجهزة الكشف والرصد والمراقبة والتصدي .

٥ـ تنشيط وتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية خصوصا فيما يتعلق بالمهربين والمتاجرين وشحنات المخدرات .

٦ـ إرساء تعاون فني وتقني بين الدول العربية لمكافحة هذا الشكل من الجرائم .

٧ـ تعزيز التعاون الأمني العربي الإقليمي والثنائي والدولي في مجال الإجرام المستحدث .

٨ـ بحث ووضع آفاق ومناهج السياسة العامة للوقاية من الجريمة .

٩ـ تحديد الظواهر الانحرافية و الأنماط السلوكية غير السويّة والتي من شأنها المساعدة على بروز الجرائم المستحدثة وسبل وأوجه معالجتها ومكافحة ما يتعارض مع قيم وسلوك المجتمع .

١٠ـ رسم تخطيط عام لمواجهة الظواهر الإجرامية المستحدثة وتحديد دور قطاعات ومؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة في تنفيذ الخطة الوقائية .
١١ ـ إجراء البحوث المتخصصة الضرورية للوقاية من الجريمة المستحدثة ومكافحتها .
١٢ـ تشديد القوانين وتفعيلها حتى تواكب كافة الجرائم المستحدثة خاصة في مجال الإرهاب والمخدرات وهي التي تمس بصفة مباشرة وخطيرة الاستقرار الأمني .
١٣ـ تكثيف الحراسة لغاية تأمين المنشآت و المؤسسات بأنواعها وخاصة مؤسسات السيادة والمؤسسات المالية من قبل أعوان الأمن وقاية من وقوع عمليات سطو أو إرهاب .
١٤ ـ إستقراء للحالة الأمنية التي جدت بمختلف الجهات واقتراح التدابير والخطط الكفيلة بمواكبة الأحداث الأمنية وبخاصة الاستعداد والتهيؤ لكل الطوارئ وتحديد كافة أشكال الجريمة المستحدثة .
١٥ـ استشراف ما يحتمل أن يجدّ في المستقبل من جرائم مستحدثة لرسم برامج تحول دون بروزها على الساحة الإجرامية والقضاء عليها وهي لاتزال في المهد .
١٦ـ الحيطة والحذر من المواطنين العائدين من المهجر بعد قضاء سنوات هناك وبخاصة المعلم عن تورطهم في جرائم خطيرة حتى لا يشكلوا أوكارا للفساد عند استقرارهم ببلدانهم الأصلية ، وذلك بدرس حالتهم دراسة معمقة حال عودتهم إلى أرض الوطن وجمع معلومات كافية عن أنشطتهم المحظورة بالخارج والأطراف التي يتعاملون معها .
١٧ـ تكثيف استخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة في إيجاد وعي عام ، ضد التيارات الفكرية المشبوهة والانحرافات السلوكية الوافدة وترسيخ السلوك الحضاري الذي يقتضي التمسك بالقيم

الروحية والأخلاقية والتربوية المثلى .

١٨ـ تحسيس وسائل الإعلام بتبصير المواطنين باتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لحماية أشخاصهم وممتلكاتهم من العدوان الإجرامي وكذلك في تنمية الإحساس لديهم بمسؤولية المواطنة الحقة .

١٩ـ إعادة درس شروط ومقاييس وضوابط إسناد رخص (المتفجرات ، الأسلحة وكل أنواع الذخيرة) وزيادة أحكامها ومراقبة استعمالها الفعلي في النطاق الممنوح من أجلها .

٢٠ ـ دعم الدور الوقائي من قبل الجمعيات والمنظمات والهياكل المعنية بتأطير الشباب لتحيدها عن الآفات الخطيرة وليدة الوقت الحاضر مثل المخدرات .

٥ . ٥ طرق التصدي والمكافحة الزجرية للجرائم المستحدثة

إن ممارسة النشاط الزجري من قبل قوات الأمن الداخلي في كل قطر من الأقطار العربية لا يقع الالتجاء إليه إلا بعد فشل الدور الوقائي أو مايتركه هذا الدور من فجوات تتسرب من خلالها الجرائم ، ممّا يستلزم وقتها اعتماد الدور الزجري الكفيل بكشف الفاعلين بعد تشخيصهم وملاحقتهم وضبطهم .

النشاط الزجري وأساليب المكافحة والتصدي ترتكز على العديد من آليات العمل التي يقع توظيفها من أجل تطويق الظواهر الإجرامية وإيقاف موجة الإنحراف وتضييق الخناق حول الجناة وهي تتشكل من عديد المهام الأساسية فيما يلي أهمها :

٥ . ٥ . ١ التحضيرات اللازمة لضمان حسن أداء الدور الزجري

تقوم كل وحدة أمنية بمسك مراجع معلوماتية موثقة بالشرح والجداول البيانية والأرقام الإحصائية والخرائط ، تساعد على تشخيص وتحديد النقاط

السوداء بمرجع نظرها من ذلك أماكن تواجد المؤسسات الهامة وعددها مع مسك بطاقات للتعريف بالمشرفين عليها ودرجة تحصين هذه المؤسسات ووسائل الاتصال بها ، مثل المصارف البنكية وإدارات البريد وبائعي المجوهرات والفنادق والمستشفيات والمحلات العمومية والمطابع وصانعي الأختام والموانئ البحرية والجوية ونقاط العبور الحدودية إن وجدت بمرجع النظر والمتاحف والشركات الكبرى والمتوسطة الصناعية منها أو التجارية مع جمع أكثر معلومات عن هذه الأخيرة خصوصا المستثمرين فيها لكشف مقصدهم من بعثها ومعرفة إذا كان شريفا أو بنية التحيل بافتعال شركات وهمية الغاية منها الإيقاع بأكبر قدر من الضحايا .

- تشخيص الأحياء السكنية الشعبية والتي يشكل البعض من متساكنيها وبالخصوص الشباب مصدراً لإرتكاب الجرائم خاصة المستحدثة مثل السطو والمخدرات والسرقات والتحيل ، وإن الغرض من ذلك هو إحكام النسيج الأمني وتنظيم الدوريات بكثافة وبقدر وحجم المجرمين من أصل هذه الأحياء الشعبية .

- مسك خزائن مرتبة ومصنفة بهويات الأشخاص وصورهم الشمسية ونعوتاتهم والتشوهات البارزة لديهم وسوابقهم والأفعال المحظورة التي اعتادوا القيام بها وطريقة ممارستها والأشخاص أو الأماكن التي تمثل أهدافهم مع التعرض إلى مدى خطورتهم وذكر الأسلحة التي اعتادوا استعمالها عند ممارسة أنشطتهم الخطيرة .

- مسك خزائن مصنفة للمسرحين من السجون ومتابعة تحركاتهم وأنشطتهم وصلاتهم بعد مغادرتهم السجون .

- دعم برامج التكوين وفي كافة مجالات الإختصاص .

- إعتماد التخصص في ميدان المكافحة للجرائم المستحدثة .

٥ . ٥ . ٢ القيام بالدور الزجري

- إستقطاب المرشدين من ذوات النزاهة والثقة في التعامل ليعززوا ويعاضدوا الجهود المبذولة في نطاق ملاحقة المجرمين بعد كشفهم .

- نظرا لأهمية وخطورة أغلب القضايا المستحدثة فإن الحاجة تستلزم رقابة المشبوه فيهم خواص من وردت في شأنهم معلومات عن اقترافهم للجرائم ومتابعة سلوكهم وتصرفاتهم ، قبل الإسراع بضبطهم دون مسك شواهد وبراهين مادية عليهم فيفلتوا من العقاب .

- استغلال ناجع وفعّال لطريقة MODUS OPERANDI التي تمثل الطريقة المثلى التي تتجاوب بنجاعة أكبر مع مقاييس نوعية الجريمة المستحدثة التي تجد بوطننا العربي (ماعدا جرائم الإرهاب)

- إحكام استغلال مسرح الجريمة بطرق علمية وفنية تساهم بقسط وافر في كشف غموض القضايا وفك رموزها وحل تعقيداتها .

- إحكام استغلال الخزائن المتنوعة والزاخرة بالمعلومات من خلال ما تقدمه من مساعدة على كشف الفاعلين .

- وضع معايير موضوعية لاختيار العاملين في ميدان مكافحة الجرائم المستحدثة تتوفر فيهم الكفاءة والخبرة المهنية .

- إحكام إجراءات البحث وتخطيطه ودعمه بالحجج والأدلة للحصول على اعترافات المجرمين ومن ثم إثبات إدانتهم .

٥ . ٦ المكاسب التي تحققت في مجال التعاون الأمني العربي وساهمت في الرفع من الكفاءة الأمنية العربية

مجلس وزراء الداخلية العرب الذي نشأت فكرة أحداثه خلال المؤتمر الأول لوزراء الداخلية العرب الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٧٧ وتقرر إنشاؤه بالفعل خلال المؤتمر الثالث الذي عقد بمدينة الطائف عام ١٩٨٠ وصدر قانونه الأساسي عام ١٩٨٢م. والمكاسب والإنجازات التي حققتها الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب عديدة ومتنوعة ، ومن أهمها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي تم التوصل إلى إقرارها بتنسيق مع مجلس وزراء العدل العرب ، استجابة لرغبة الدول العربية لتعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الجرائم الإرهابية وإزالة أسبابها .

الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار الغير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية تم إقرارها في مطلع عام ١٩٩٤ وقد تم وضعها من أجل التصدي بشكل فعال لمشكلة إساءة إستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية .

الاستراتجية العربية لمكافحة الإرهاب التي تم اعتمادها في مطلع عام ١٩٩٧ حفاظا على أمن الفرد وتعزيز احترام حقوق الإنسان فضلا عن أمن وسلامة المؤسسات والمرافق العامة في الدول العربية .

مدونة قواعد سلوك للدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب والتي تم اعتمادها من قبل المجلس عام ١٩٩٦ والغاية منها تعزيز عوامل التنسيق والتعاون من أجل مراقبة الحدود والمنافذ في ما بين الدول العربية للحيلولة دون انتقال أو استخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات لأغراض غير مشروعة .

إلى جانب اتفاقيات واستراتيجيات وخطط أخرى هي حصيلة المؤتمرات والاجتماعات التي انعقدت منذ سنة ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٩٨ فاق عددها ٥٢٢ كان لها دورها الملموس في تنشيط آلية العمل الأمني العربي الهادف إلى الرفع من كفاءة وقدرات الأجهزة الأمنية العربية إلى أعلى المستويات.

هذا كما كان لدور أكاديمية «نايف» العربية للعلوم الأمنية أثره العميق والفعال في تنفيذ البرامج والخطط وترجمة القرارات إلى واقع ملموس وإعداد الدراسات التي تعالج المسائل الأمنية المختلفة التي تشكل خطرا على المجتمعات العربية التي هي في أمس الحاجة إلى مثل هذه البحوث القيمة، خاصة في ه-ه المرحلة الدقيقة والحساسة من تاريخ الأمة العربية، نظرا لما أفرزته وتفرزه رياح تلك التغييرات والمستجدات من تنام خطير لظاهرة الإرهاب والإجرام المنظم ومن ازدياد في عمليات الاتجار الغير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغير ذلك من الأعمال الإجرامية المنظمة والغير المنظمة.

الخلاصة والخاتمة

بعد أن تفرغت من استعراض كافة المسائل ذات التأثير المباشر والعميق على مقاييس الكفاءة التي عليها الأجهزة الأمنية العربية في مجالات التصدي للجرائم المستحدثة في الوقت الراهنة، وقبل اختتامي لهذه المحاضرة التي تناولتها بالشرح والتقديم لطرق ووسائل التصدي وقاية وزجرا فضلا عن استعراض تعاريف ومفاهيم للمستحدث من الجرائم التي تطفو على الساحة الإجرامية العربية أو الدولية، اسمحوا لي بأن أتحدث الآن عن وجهة نظري من مسألة الكفاءة.

اعتقادي أن مسألة الكفاءة في أي جهاز أمني تقاس بمدى حرص

المسؤولين عليه وعلى متابعة حالة الأمن العام داخل القطر مع الحيطة والانتباه لما يجد من تيارات إجرامية خطيرة خارج حدود الوطن ، وهي جهود تتجسم فيما يقع إعداده من دراسات وبحوث تشمل كافة الظواهر الإنحرافية والإجرامية سواء منها التقليدية أو المستحدثة وضبط برامج تخدم العاملين معا الوقائي والزجري أي تتفاعل مع التحولات التي يشهدها المجتمع ال-ي هو في تطور دائم ، ومادام هذا التطور ذا وجهين ، وجها إيجابيا وآخر سلبيا ، فإن كل جهاز أمني ينشد إدراك الكفاءة ، لابد له أن ينكب على بحث ودراسة هذه الانعكاسات السلبية ومراجعة تياراتها المختلفة من عدة جوانب ، مثلما سبق التعرض إليه في الأبواب السابقة ومن ثم يقدم الاقتراحات التي تساهم في صنع القرارات بالنسبة للمسائل الكبرى المرتبطة بالأنظمة والقوانين وغيرها ، إلى جانب رسمه للتدابير ووضعه للخطط الكفيلة بالتقليل من فرص ارتكاب هذه الجرائم ومحاولة تضييق الخناق حول المجرمين .

عنصر آخر له تأثيره المباشر على الكفاءة هو حجم العنصر البشري والإمكانيات المادية المتوفرة والتي من الضروري أن تكون كافية لسد كافة الاحتياجات الأمنية ضمانا لاستقرار البلاد .

هذا فضلا عن إرساء التعاون الفني والتقني وتكثيف عمليات التنسيق والتنشيط في تبادل المعلومات مع الأجهزة الأمنية الأخرى المعنية ، لدى الدول الشقيقة والصديقة للنهل من المعارف الأمنية وتبادل الخبرات والتجارب مع الدول الشقيقة أو الصديقة حتى تتحقق المواكبة الحقيقية لمستويات الكفاءة المرجوة في مجالات الوقاية والمكافحة ، وأخيرا تطبيق المنهج العلمي في العمل الأمني بالوقوف على إمكانيات الحاضر ومتطلبات المستقبل ، لأن استقرار أي قطر عربي إنما يحقق المصلحة المشتركة لشعوبها جميعا .

بقي أن أذكر بأن الجرائم المستحدثة بأقطارنا هي بوجه عام جرائم غير مدبرة تدبيرا محكما، ولا مخطط لها تخطيطا فعالا، والدليل على ذلك أن أغلب القضايا المستحدثة لابد لها أن تنكشف و تضبط عناصرها مما يدل على أن شبه هذه العصابات والشبكات هي غير محصنة بكيفية تجعل المشرفين عليها في مأمن وحصن منيع ضد التتبعات، على غرار العصابات المتواجدة بالدول الغربية ذات الهرم الهيكلي المنيع والخطط الإجرامية المحبوكة بذكاء ودهاء وفطنة في تنفيذ أنشطتها ، كما أن الشبكات التي تمارس الجرائم المستحدثة التي جدت بمجتمعاتنا في السنوات الماضية لم تبلغ بعد قدرات وإمكانيات أجهزة الأمن العربية ولم تدرك ولم تطل المستويات التي عليها حتى الوقت الحاضر ، وإن النسب الإحصائية شاهدة على صدق هذا التقييم في درجات الكفاءة ، ففي حين لم تبلغ نسب الجرائم التي تعود إلى كل ١٠٠٠ ساكن في أغلب البلدان العربية ٢٠ قضية بالنسبة لعام ١٩٩٨ ، فإن هذه النسبة طالت في البلدان الأخرى أرقاما قياسية عالية نذكر منها :

- فرنسا (١٠ , ٦١)في الألف .
- ألمانيا (٢٥ , ٨١) في الألف .
- النمسا (٣٣ , ٦٠) في الألف .
- بلجيكا (٣٨ , ٧١) في الألف .
- الدنمارك (٦٥ , ١٠٠) في الألف .
- بريطانيا (٠٦ , ٧٢) في الألف .
- السويد (٣٣ , ١٣٣) في الألف .

وختاما لابد لي أن أطرح مسألتين الأولى : وهي التي نباركها والمتمثلة

في الاهتمام الشديد الذي توليه الدول العربية لميدان التكوين سواء المهني أو التخصصي أو المستمر والمجسم خاصة في إنشاء المدارس والمعاهد الشرطية في أقطارها ، وأكاديمية «نايف» العربية للعلوم الأمنية أحسن شاهد وأقوى برهان على الرغبة الجامحة التي تحدو الجميع للرفع من مهارة وكفاءة العاملين بحقل النشاط الأمني العربي .

والثانية : وهي التي نأسف لها وتشغل بالنا ، نظرا لعدم حظوها بالاهتمام المطلوب ، وهي التي تخص المجهود الوقائي المبذول من طرف الدول العربية للحيلولة دون بروز بعض الظواهر الإجرامية والذي يعتبر حتى الوقت الراهن غير كاف بالمرة ، ولم يدخل بعد في سياسات التوقّي ولا في تقاليد دولنا وإن أملي أن تتعزز هذه الناحية لسد الثغرات أمام موجة الجريمة المستوردة خاصة ، وإيقاف الأسباب والدوافع التي يحتمل أن تتولد عنها ظواهر إجرامية وهي لاتزال في المهد .

ولو تضافرت الجهود في هذا الميدان الوقائي على كافة الأصعدة فلسوف تدرك أجهزتنا الأمنية العربية بالفعل مراتب عليا في الكفاءة بفضل ما ستتسلح به من معطيات ومعلومات عن كافة الأنماط السلوكية المنحرفة والظواهر المخلة بالقواعد الاجتماعية السليمة ، فضلا عن معرفتهم بالجرائم المستحدثة سواء منها المقترفة بالمنطقة العربية ، أو التي لم تبرز بعد بها ، بل ظهورها في بلدان أخرى من العالم عجزت عن فهم طرق تنفيذها وهي حاليا بصدد البحث عن أساليب كشف فاعليها وتشخيص طبيعتها ودوافعها وآثارها ، ومن بينها جرائم الإعلام الآلي المنعوت أيضا بجرائم المستقبل ، والتي تمثل أرضا واسعة كثيرة الخصوبة في مجال التحليلات الإعلامية الخطيرة التي تقتضي جمع معطيات ومعلومات عن أساليب وطرق استغلالها

الاستغلال الغير المشروع، حتى نبقى نسابق الأحداث ونواكب التطورات التي تشهدها الجرائم المستحدثة ومن بينها جرائم الإعلام الآلي.

كما لا بدّ لي أن ألفت الانتباه أيضا إلى ضرورة مواكبة كل المستجدات في مجال الابتكارات العلمية والتقنية وفي مقدمة ذلك التحليل الجيني DNA الذي يعتبر ثورة علمية في مجال تشخيص الأصول الوراثية وكشف هوية المشتبه فيهم في بعض القضايا الغامضة.

وإنه بفضل كل ماسبق بيانه ولفت الانتباه إليه سنضمن بحول الله لمجتمعاتنا العربية العيش في مأمن من الجرائم خصوصا المستحدثة منها فيتفرغ بالتالي المواطن العربي للبذل والعطاء خدمة لقضايا التنمية في عهد العولمة الذي يقتضي تقدير حجم وأبعاد أعراض الظواهر الانحرافية بطريقة علمية وأسلوب ميداني مدروس نافذ إلى صميم المشكلات المطروحة والمتوقعة، من الناحيتين الوقائية والزجرية، مما يتيح مسايرة ومسابقة ومغالبة الأحداث الأمنية بهمة عالية وكفاءة مرتفعة.